

التعريف والنقد

تفسير « محاسن التأويل »

تأليف الشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي

(١٢٨٣ - ١٣٣٢ هـ)

الجزء الأول (المقدمة)

طبع في مطبعة البابي الحلبي وشركاه

كان علامة الشام القاسمي تغمده المولى برحمته ورضوانه آيةً في المحافظة على الوقت ، والمواظبة على العمل ، كان يجهد نفسه بدراسة التفاسير الكثيرة ، ومدونات السنة وشروحها ، ومؤلفات أصول الدين ، وأمّهات الفقه وأصوله ، ومطولات التاريخ والأدب ، وكتب المقالات والنحل ، يعين النظر فيما ألف في هذه العلوم والفنون ، ويستخرج منها حقائق يبذل لها من نفيس وقته ، وقوة عقله ، ودم قلبه ، ما يشهد له به كل من وقف على مصنّفاته ، ورسائله التي كانت تتهادها المجلات الكبرى في مصر والشام ولبنان ، كالمسار والمقتبس والعرفان ، فكان ينشرها على صفحاتها إيماناً واحتساباً ، ولم يكن يبقي منها ، ولا مما يطبعه مستقلاً ، إلا وجه الله والدار الآخرة .

و كنت قلت في مقدمتي لكتابه « قواعد التجديث » الذي خرّجت أحاديثه ،

وطبع بعد وفاته ، مانصه :

« إن مما يقضي بالعجب من أمر أستاذنا المؤلف رحمه الله تعالى ، هو كونه خلف زهاء مائة مصنف أو أكثر ، ولم يبلغ الخمسين من عمره ، وندر جداً أن ترى كتاباً في خزائنه الواسعة ، مخطوطاً أو مطبوعاً ، خالياً من التعليقات

م (٩)

— ٦٥٢ —

الكثيرة ، والتصحيح على الأصول الخطية الصحيحة ، ولو طال عمره لرأينا من آثاره النافعة أكثر مما رأينا ، ومن نفاضة تأليفه فوق ما شاهدنا ، فإن الأستاذ كان في تجديد مستمر ، استمد من علوم العصر وحقائقه ، وانكشف له به عن كثير من أسرار الشريعة وغوامضها .

ثم رجوت أن توفق الأمة إلى طبع ما اشتدت إليه الحاجة من مؤلفاته ، لاسيما تفسيره الكبير الجليل ، المسمى بـ « محاسن التأويل » .
وقد تفضل المولى سبحانه وله الحمد والشكر ، ويسر طبعه في دار إحياء الكتب العربية بمصر ، لصاحبها السيد عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ووقف على طبعه وتصحيحه ، ورقمه ، وخرج آياته وأحاديثه ، وعلق عليه ، خادم الكتاب والسنة ، العلامة الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي الشهير .

هذا التفسير قد بلغ اثني عشر جزءاً كبيراً بشجيرة المؤلف ، ولعله يبلغ بالطبع أكثر من عشرين إذا تساوت أجزاءه ، وقد بدأه رحمه الله بمقدمة حافلة في أصول التفسير وقواعده ، وجعلها جزءاً مستقلاً قلما تقع العين على مثله ، وقد نجز طبع هذه المقدمة ، وهي الجزء الأول منه (١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م) وخص كاتب هذه السطور بمراجعة المطبوع جزءاً فجزءاً . وتصويب الأغلاط المطبعية ، وهو ما يراه القراء آخر كل جزء منه ، وهذا بعض حق شيخنا المؤلف علينا ، أجزل الله ثوابه .

من مباحث المقدمة : تمهيد خطير في قواعد التفسير - قاعدة في أمهات مأخذ - قاعدة في معرفة صحيح التفسير ، وأصح التفاسير عند الاختلاف - قواعد في معرفة أسباب النزول ، وفي الناسخ والمنسوخ ، وفي القراءة الشاذة - وقاعدة في قصص الأنبياء - وفصول في معنى ما نقل أن للقرآن ظاهراً وباطناً ، وسكون الباطن هو المراد بالخطاب ، وفي وقوع تفاسير مشكلة في القرآن .
ومن عناوين المقدمة أيضاً : العرب الذين نزل القرآن بلسانهم - العلوم التي

كان العرب يهتمون بها - لا بد في فهم الشريعة من اتباع مهودهم - قصص التاريخ لا يراد بها سرد تاريخ الأمم أو الأشخاص - قاعدة الترغيب والترهيب في التنزيل الكريم - وفصول في أن الأحكام في القرآن أكثرها كلية - القرآن فيه بيان كل شيء من أمور الدين - أقسام العلوم المضافة إلى القرآن - المدني من السور منزل في الفهم على المكي - مدخل السنة في تبين الكتاب - في أن الأدلة الشرعية لا تنافي قضايا العقول - السنة تفصل ما أجمله الكتاب .
ومن أبدع فصول المقدمة وأمتعها : هل في القرآن مجاز أم لا ؟ وهل في اللفظة أسماء شرعية نقلها الشارع عن مسماها في اللفظة ؟ - ذكر يجعل مقاصد التنزيل الكريم وضروب التفسير - مطلب في سر التكرير - ذكر بدبع أسلوب القرآن الكريم - معنى السبع في حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، معنى الأحرف في الحديث - بحث القراءات الشاذة - ثمرة اختلاف القراءات وتنوعها - إجمال المباحث المتقدمة في تواتر القراءات وعدمها ، وختمه بفصل في ذكر ملخص وجوه التفسير ومراتبه (للأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده) ، وآخر في بيان دقائق المسائل العلمية الفلكية الواردة في القرآن الكريم ، ثم بيان أن الصواب في آيات الصفات هو مذهب السلف ، وذكر انطواء القرآن على البراهين والأدلة - والخاتمة في شرف علم التفسير .

ومن المباحث المهمة التي تعنى مجلتنا بمثلها : تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز ، فقد نقل المؤلف بحثاً ضافياً عن إمام المعقول والمنقول ابن تيمية ، نفى فيه هذا التقسيم ، وقال : هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة ، لم يتكلم به أحد من الصحابة ، ولا التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كخليل ، وسيبويه ، وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم .

نقل شيخنا المفسر القاسمي رأي الإمام ابن تيمية بطوله في الحقيقة والحجاز ، وما زال الناس يتسائلون ، فمنهم من يقول : إن ابن تيمية بنى الحجاز في أسماء الله تعالى وصفاته ، وبشبهه فيما عدا ذلك ، ومنهم من يقول : إنه لا يرى وقوع الحجاز في القرآن أصلاً ، ومنهم من يرى أنه ينكر الحجاز في لغة العرب ، ويحيب ابن تيمية عن ذلك كله فيقول ما خلاصته :

(١) إن الحجاز الذي هو قسم الحقيقة لم تعرفه العرب قبل الإسلام ، ولم ينطق به أحد من الصحابة الكرام ، ولا من التابعين لهم بإحسان .
(٢) هو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة ، وإنما اشتهر في المائة الرابعة ، وظهرت أوائله في المائة الثالثة ، ولم يعمل في المائة الثانية ، اللهم إلا أن يكون في أواخرها .

(٣) لم يتكلم به أئمة اللغة والنحو كخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٠ هـ) وتلميذه سيديبه (م ١٨٠ هـ) وأبي عمرو بن العلاء (م ١٥٤ هـ) ونحوهم .
(٤) إن أبا عبيدة معمر بن المثنى (م ٣٠٩ هـ) هو أول من تكلم به في كتابه (الحجاز) .

(٥) إن معنى (الحجاز) عنده وعند أئمة اللغة والنحو الذين سبقوه ، هو ما جاز لغة ، لا أنه قسم الحقيقة .

(٦) بين أن القائلين بوجود (الحجاز) - وهو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له - يأتي أحدهم إلى الفاظ لم يعلم أنها استعملت إلا مقيدة ، فينطق بها مجردة ، وضرب لذلك الأمثال ، كلفظ العين والرأس والأسد والبحر وغيرها ، وجاء بأمثلة من القرآن الكريم ، وأوضح أن كلاً منها حقيقة في معناه .

نكتفي بهذا القدر في الكتابة عن مقدمة هذا التفسير الجليل : « محاسن التأويل » ومنعود إلى الكتابة عن فوائده وفوائده في أجزاءه التالية إن شاء الله تعالى .

محمد بهجة البيطار

www.alukah.net